إجرائيّة نحو الخطاب الوظيفي في الفكر اللغوي العربي القديم عند أحمد المتوكل.
- دراسة في المرجع والاقتراض -

towards functional discourse in the ancient Arabic linguistic thought of Ahmad Al-Mutawakel.
- Study in reference and borrow -

عمر بوشنة*
جامعة تمنغست (الجزائر)
Bouchena01@gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/05/09	تاريخ القبول: 2021/06/08

الملخص:

تسعى هذه الدّارسة إلى وضع إحدى لبنات المشروع الوظيفي للدكتور أحمد المتوكّل في ميزان التمحيص؛ وذلك من خلال أعماله الواردة في كتابيه:(مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي) و(الخطاب وخصائص اللغة العربية (التي حاول أن يقارب فيها مجموعة من القضايا الواردة في الفكر اللغوي العربي وفق ما هو موجود في نحو الخطاب الوظيفي بعد التعديل والتمحيص، بغرض التقويم والتقييم والإضافة . ولذلك سنركّز في دراستنا هذه على نقطتين رئيستين هما مدى سلامة هذه المقاربة من حيث الإجراء وفق ما هو وارد في المراجع والأصول في الفكر اللغوي العربي القديم. ومدى توفيقه في اقتراض المفاهيم والآراء من هذا الفكر وتطعيم النظرية اللسانية به على المستوى الكُلّي .

الكلمات المفتاحية: النحو . الخطاب . الوظيفي. اللغة . اللسانيات

Abstract :

This study seeks to place one of the building blocks of Dr. Ahmed Al-Mutawakel's career project in the balance of scrutiny. And that through his works contained in his books: (Issues of Arabic Grammar in Issues Toward Functional Discourse) and (Discourse and Characteristics of the Arabic Language) in which he tried to approach a set of issues mentioned in the Arabic linguistic thought according to what is present in the direction of functional discourse after modification and scrutiny, For the purpose of evaluation, evaluation and addition. Therefore, we will focus in our study on two main points, namely: 01- The extent of the validity of this approach in terms of the procedure according to what is mentioned in the references and origins in the ancient Arabic linguistic thought. 02- The extent of his success in borrowing concepts and opinions from this thought and inoculating linguistic theory with it at the macro level .

Keywords: grammar. Functional Discourse. The language . Linguistics.

* المؤلف المرسل: عمر بوشنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

عرف الدّرس اللّسانيّ الحديث تطوراً بالغاً في الحقبة الزمنية الأخيرة، متمظهراً في اتّجاهات متعدّدة تسعى لإحراز قصب السّبق في دراسة اللّسان البشريّ وفق آليّات ومناهجَ تتوخّى أقصى مظاهر العلميّة والموضوعية، في حلقة تطوّرية يسدّ فيها اللاحق ثغرات السّابق، معدّلا ومكمّلا ومستدركاً، كما هو الشّأن مع الاتّجاه التّداولي الوظيفيّ الذي انطلق من حيث انتهت اللّسانيات التوليديّة وهو يؤسّس منهجه محتفلا بالسّياقات الخارجيّة لمستعمل اللّغة الطبيعيّة، وما تحيل عليه من وظائف وتفاعلات في مقامات التخاطب المختلفة.

ولعلّ المشروع الوظيفيّ للدّكتور أحمد المتوكّل أحدُ هذه الاتّجاهات الحديثة التي تسعى حثيثا من خلال نماذج متعدّدة في الدّرس اللّساني الوظيفيّ إلى تقديم مقارباتٍ جادّةً في الفكر اللّغويّ العربيّ، وفق آلياتٍ معتدلة في المنهج والإجراء، بغرض التّوصيف والتّفسير والتّنميط، ابتداءً بنظرية النّحو الوظيفيّ وانتهاء بنحو الخطاب الوظيفيّ؛ حيث حاول في الشّق الأوّل أن يستفيد من أعمال الهولندي (سيمون دك)، وفي الشّق الثّاني من أعمال (هنخفلد وماكنزي)، انطلاقا مما يسمّيه بالنّظرية الوظيفيّة المثلى (متانظرية)؛ التي تقوم على تعديل وفحص هذه الأعمال للخلوص إلى نظرية قابلة للإجراء على المنجز اللغويّ العربيّ، متلافيّا للقطيعة والإسقاط، ومتوخيّا للإقساط؛ بعدما أثبت التّاريخ تلاشي فكرة القطيعة مع التّراكمات التّراثية، وهو ما فنّدته أعمال تشومسكي وكورودا وغريماس القائمة على أنقاضِها؛"فحين ازدهرت نظرية النّحو التحويليّ التوليديّ ثمّ قيل في سياق مراجعتها إنّها تمثل عودة إلى النّحو التقليديّ لم يجد تشومسكي بأسا في أن يلتمس لها أصلا لدى فون همبولت في مقولته: إنّ اللّغة خلاّقة، وإنّها تستعمل قواعد محدودة استعمالا غير محدود، بل إنّ تشومسكي اعتدّ نحو بانيني للسنكريتية قطعة من النّحو التّحويلي" ليبرهن على أنّ الدّرس اللّغويّ الحديث ماهو إلا حلقة من حلقات عقد الفكر اللّغويّ البشريّ على تعاقب السّنين.

ومما يسوّغ به أحمد المتوكّل تحاشيه الانطلاق من نظرية لسانية بعينها، والاهتداء إلى نظرية وظيفيّة مثلى تقوم على تقويم وتعديل المنجز اللّساني الحديث في سياق التلقّي قبل العمل بمخرجاته إجرائيّا على المدوّنة التراثية، هو النتائج السّلبية البعيدة عن الصّرامة العلمية والمنهجيّة التي يفضي إليها الإسقاط1 المباشر لهذه النظريات اللّسانيّة، سواءٌ أكان إسقاط وجود لمفاهيم وآليات منهجية تخص نظرية لسانية معينة بشكل قسريّ على مفاهيم ومخرجات درس لغوي آخر. أم كان هذا الإسقاط إسقاطَ تقييم بمحاكمة نظرية لسانيّة بمعايير أخرى تختلف عنها زمانا وتاريخا ومنهجا وإجراءً. ولذلك كان موقفه من التراث اللّغويّ العربيّ في أثناء العمل على مشروعه الوظيفي يتلخّص في ثلاث نقاط:

- التّراث تاريخا: من خلال النّظر إليه على أنّه يشكّل حقبة من حقب الدّرس اللّساني الوظيفيّ لا تتجزّأ عنه، ولا يمكن إغفالها في سياق نشأته وتطوّره؛ إذ لا يعقل " أن يؤرَّخ لهذا النّمط من المقاربات اللّسانية دون ذكرٍ لما ورد في إنتاج اللّغويين العرب القدماء".2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التّراث مرجعا: من خلال العودة إليه حين تدعو الحاجة لإقامة الحجّة والدّليل؛ لأنّ الحجّة . في نظره . قسمان3؛ حجة داخلية يؤتى بها داخل النّظرية اللّسانية نفسها توافق منهجها وآلياتها المستعملة في الاستدلال عليها. وحجة خارجية يؤتى بها من نظرية لسانية أخرى من جنسها لتدعمها وتعضدها.

- التّراث مصدرا: بالنّظر إليه على أنّه مدوّنة معرفيّة تزخر بمفاهيم وأنظار جديدة، يُستقى منها (الاقتراض) لتطعيم النّظرية الوظيفيّة المثلى4 المشغّلة في قراءته بعد إعادة صياغتها، إذا اقتضى الأمر دون إلغاء للصّورة المثالية لهذا المصدر الثّر.

وانطلاقا من هذين الموقفين الأخيرين للدّكتور أحمد المتوكّل، نحو التّراث في أثناء المقاربة الوظيفيّة، ارتأينا أن نفحص أحدث النّماذج التي يشتغل عليها في مشروعه الوظيفيّ، والمتمثّلة في نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ، بغرض روز وتقييم الإجراءات اللّسانية المنبثقة عن آليات هذا النّموذج، والمشغّلة على مضامين الفكر اللغويّ العربيّ؛ لمعرفة مدى التزامه منهجيا بموقفه إزاءها من حيث (المرجع) و(الاقتراض). في كتابه: (مسائل النّحو العربيّ في قضايا نحو الخطاب الوظيفي) .من خلال عيّنة من المسائل المحدّدة لهذا الغرض، تشمل قضايا: الاستثناء والنداء والاستفهام . علّها تسعفنا بالجواب على السّؤال الجوهريّ : ما مدى إجرائيّة نحو الخطاب الوظيفيّ في الفكر اللغويّ العربيّ القديم عند أحمد المتوكل مرجعاً واقتراضا؟

متوسّلا للإجابة عنه في هذه الدّراسة بمنهج استدلاليّ؛ يتتبّع النّصوص في مظانّها ومصادرها الأصول من الفكر اللّغويّ العربيّ، بحثًا عن الخيط الرّفيع الذي أزعمُ أنه يمثّل وجها من وجوه الحقيقة الغائبة أو الثّاوية في هذا الكتاب، على أن يكون ذلك وفق المخطّط الآتي:

- جانبٌ نظريّ أستدلّ فيه على موقع المشروع اللّساني الوظيفيّ (العام)لأحمد المتوكّل حديثا.
- جانبٌ إجرائي يتناول نموذجه الحديث (نحو الخطاب الوظيفيّ) بالتقييم في الإطار المحدّد للدّراسة.

1 ـ موقع المشروع اللساني الوظيفي لأحمد المتوكل حديثا:

إنّ الغاية التي تسعى إليها اللّسانيات كونها علماً مستقلاً، يدرس الألسنة الطبيعيّة هو تحرّي الصّرامة المنهجية في الوسائل والآليات، مع تحديد الأطرُ والأنساق الكفيلة بالدراسة الموضوعية لأي لسان بشريّ، "وأن تبحث عن القوى العاملة عملا دائما مستمرا في جميع ألسن العام، وأن تستخلص القوانين العامة التي يمكن إليها إرجاع الظّواهر الخاصّة بتاريخ الألسن."5

وهذا هو المفهوم العام للعلميّة في اللسانيات وأما بصفة خاصّة فإنّه يفضي إلى تحقيق نتائج تعكس المبادئ المسطّرة من خلال العمليات الإجرائية المتّبعة وفق منهج معين في الدّراسة، وهنا ينبغي أن تتوافر على ثلاث خصال وهي: الشّمولية في المعالجة والتّماسك وعدم التّناقض والاقتصاد في الصّياغة. وأمّا اللساني المضطلع بهذه الممارسة فينبغي أن ينحصر عمله في الوصف أو التّفسير بعيدا عن إبداء الأحكام المعيارية أو التفاضليّة. أو القول بالقطيعة العلمية بين جميع المعارف والتّصورات والمناهج التي لها صلة بالسّلف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه كان لزاما على أحمد المتوكل أن يتوخّى هذه النّقاط السّالفة في مشروعه اللّسانيّ الوظيفيّ، وهو ما جعله محل ثناء جملة من اللّسانيين الذين اشتغلوا على تقويم مشروعه الوظيفيّ في دراساتهم، وغيرهم من المفكرين المهتمين بفلسفة اللّغة أذكر منهم ما يلي:

1 ـ 1 الفيلسوف المفكر طه عبد الرحمن:

أشاد المفكر المغربيّ طه عبد الرحمن في سياق الحوار الذي دار حول جدوى المنهج التّداوليّ في ميادين المعرفة التي تنقلها اللّغة بجهود اللّساني أحمد المتوكّل حين قال: "وقد تلقّف اللّسانيّون هذا الفكر الفلسفيّ التداوليّ بشغف، ورتّبوا قوانينه وفصّلوا مسائله ووسعوا مجال تطبيقه؛ وقد أخذ اللّسانيّون المغاربة يعتنون به، وعلى رأسهم زميلي العالم أحمد المتوكّل الذي اختصّ من بينهم في التّركيبات التّداوليّة مشغولا بإقامة أقوى شروط النّحو العربيّ."6

ولعلّ ما يسوّغ هذه الشّهادة في مشروع المتوكّل اللّساني هو انضباطها أمام معايير القراءة* السّليمة للنّص التراثيّ بشكل عام، كما يقول بها المفكر طه عبد الرحمن؛ إذ يركّز بشكل كبير على ضرورة التمكّن من الآليات المنقولة قبل تطبيقها على النّصوص التّراثية، وفق شروط ثلاثة 7هي:

. التأكّد من مناسبتها للنّص التراثيّ.

. متابعة تطبيقها بالتّعديل والمراجعة والمقابلة.

. ملاءمة ومدى حجّية هذه النتّائج المتوصّل إليها للنّص التراثيّ.

فأغلب المشتغلين بهذا الشأن زلّت بهم القدم لقصورهم في فقه الآليات في مظانّها، فضلا عن نقدها ومساءلتها، قبل الإقدام إجرائيا عليها، ممّا جعلهم يقفزون إلى المضامين بتوهينها قبل أن يحسنوا استخدام الوسائل، وذلك في شتى الميادين المعرفيّة، وبخاصة الميدان اللّسانيّ، فلا ثقة في أي مشروع لساني لم ينضبط عند المفكر طه عبد الرحمن بالضوابط العامّة الآنفة، إضافة إلى شروط أربعة تحدّد أهلية الباحث اللسانيّ الموثوق به في هذا المجال، وهي:

- الإحاطة الكافية بالنّماذج النّظرية اللّسانية تركيبا وتصنيفا.
- الإحاطة بالأصول النّظرية لهذه المناهج ؛ سواءٌ المنطقية منها والرّياضيّة؛ إحاطةً تامّة وعميقة.
- تجاوز المحاكاة العمياء لهذه النّماذج اللّسانية، إلى صوغ نماذجَ بديلةٍ عنها، تضاهيها تأسيسا وإجراءً.
- التّمكن من الدّرس النّحوي العربيّ والتّمرّس بأدّق آلياته الوصفيّة والتّحليليّة، مع الإحاطة بظروف إنتاجه التّاريخيّة وشروطه النّظريّة.

ومتى لم يستوفِ الباحث اللّسانيّ هذه الشروط " فلا ثقةَ بأقواله ولا بأحكامه، لا بصدد ما ينقله على لسان الغَرْب، ولا بصدد ما يثبته عند لغويي العَرَب."8

وإذا تأمّلنا الشّروط المنهجية والضّوابط العلمية التي ألزم بها أحمد المتوكل نفسه في مشروعه اللّسانيّ . كما تقدّم معنا آنفا . وجدناها متحقّقة في معظمها؛ لا سيما الإضافات والتّعديلات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان يثري بها النّماذج اللّسانية الوظيفيّة، قبل تطبيقها على الفكر اللّغويّ العربيّ، تحت إطار ما أسماه بالنّظرية الوظيفيّة المثلى. وهو ما سنتحقق منه إجرائيّا في الشّق الثّاني من هذه الدّراسة.

1 ـ 2 . اللّساني مصطفى غلفان:

يعدّ الدكتور مصطفى غلفان من اللّسانيين العرب المحدثين الذين اشتغلوا في أعمالهم على نقد الأطروحات اللّسانيّة العربيّة الحديثة في الوطن العربيّ، وذلك من خلال أطروحته للدّكتوراه التي كانت بإشراف الدّكتور أحمد المتوكّل، الموسومة ب:" اللّسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النّظرية والمنهجيّة"، حيث تناول الحديثَ عن (نحو اللّغة العربية الوظيفيّ من خلال كتابات أحمد المتوكّل) في الفصل التّاسع من أطروحته، تحت عنوان: " الكتابة التّداوليّة الوظيفيّة العربية"، وأشار إلى الإضافات المتميّزة التي أغنى بها الدّرس الوظيفيّ؛ كإضافته لوظيفة تداولية خارجية هي المنادى؛ لأنّه وارد في جميع اللّغات الطبيعيّة وبذلك تصبح خمس وظائف(المبتدأ والذيل والبؤرة والمحور والمنادى)، كما اقترح تقسيم وظيفة البؤرة إلى نوعين بؤرة جديد وبؤرة مقابلة.

وفي هذا الفصل بيّن مصطفى غلفان أوجه الاختلاف والتّداخل بين ما طرحه المتوكل وظيفيّا، وما هو وارد في الفكر اللغويّ العربيّ، وكيف أسهم في إغناء بعض جوانبه وتطعيمها، والاعتراف بالجوانب الدّقيقة التي لا تقلّ شأنا عن المنجز اللّسانيّ الحديث، ويختم تقييمه لكتاباته الوظيفيّة بالحكم عليها منهجيا بقوله إنّها تتّسم " بوحدة الرّؤية النّظرية والمنهجيّة المحدّدة بأصول اللّسانيات الوظيفيّة وتكييفها، مع معطيات اللّغة العربية، وترتّب عن هذه الوحدة في الأسس النّظريّة النّظرة الشّموليّة لظواهر اللّغة العربيّة المدروسة والتّكامل فيما بينها. وقد مكّنه ذلك من وضع جزء هامّ من نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ. وطبيعيّ أن يترتّب عن الوحدة في الرؤية النّظرية وحدة في المفاهيم والمصطلحات المستعملة في مقاربة اللّغة العربية، وتعكس كتابات المتوكّل الوظيفيّة روحا علميّة تقوم على المناقشة والنّقد البنّاء والأخذ بأورد الافتراضات والاقتراحات، وقد أدى به كفاية بعض النّماذج . حتى ولو كانت غير وظيفيّة . في رصدها لقضايا من اللّغة العربية إلى خلق نوع من التّكامل مع هذه النّماذج، لا سيّما ما يتعلّق بالنّتائج النّظرية الملائمة للّغة العربية أيّاً كان إطارها النّظريّ."9

ونجده . مصطفى غلفان . في مكان آخر ضمن حوار له حول واقع العمل اللّسانيّ في الوطن العربي، يجدّد تزكيّة مشروع المتوكّل اللّساني ضمن فئة قليلة من اللّسانيين الآخرين؛ إذ يقول: "إنّنا بكل بساطة في حاجة إلى تفعيل أساسيات العمل اللّسانيّ؛ المتمثّل في البحث في اللّغة كموضوع وليس في شيء آخر. فئةٌ قليلة جدّا تفعّل هذا المبدأ الهامّ وتحترمه في اللّسانيات العربية، وهذا ما يفسر أنّها الأكثر بروزا في الثّقافة العربية الحديثة. أقصد هنا تحديدا* أعمال أحمد المتوكّل والفاسي الفهريّ وداود عبده ومازن الوعر."10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 ـ 3 . اللّساني حافظ إسماعيلي علويّ:

ينطلق اللّساني حافظ إسماعيلي علويّ في تقييمه لمشروع أحمد المتوكّل الوظيفيّ ضمن كتابه :"اللسانيات في الثقافة العربيّة دراسة تحليلية نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته"، محدّدا لأهدافه المتمثّلة في إقامة حوار بين التّراث والنّماذج اللّسانية الحديثة بعيدا عن القطيعة، مع محاولة دمجه في نموذج حديث في نظرة توافقيّة، وفي المقابل تطعيم النّظريات اللّسانية الحديثة بما هو وراد في التّراث اللّغوي العربيّ، وتحديث آلياته ووسائله بغرض التّعديل والتّطوير بما يكفل نجاعتها داخل إطار النّظرية الوظيفيّة بشكل عامّ.

ثمّ يوجّه إلى المتوكّل مجموعة من المآخذ المتعلّقة بالجانب المنهجيّ بعد تحليله لبعض القضايا الواردة في مشروعه، يمكن إجمالها في الآتي11:

- أنّ المتوكّل أقام نظرته للتّراث على رأي أستاذه غريماس، القائل بتجاوز الحدود الزّمانية والمكانيّة في الدّراسات اللّسانية، وإمكانيّة عقد المقارنة فيما بينها، لأنّها تشكّل جهدا عقليّا إنسانيّا غير قابل للانتقاء والقطيعة.

- الاختلاف الواقع بين اللّسانيات الوظيفيّة والفكر اللّغويّ العربيّ من حيث الموضوعُ والمنهجُ والغاية؛ فموضوع اللّسانيات الوظيفيّة هو القدرة التّواصليّة، مختلف عنه في الفكر اللّغويّ العربيّ القائم على دراسة اللّغة في مظهرها الكلّي، وهو ما يحتّم أن يكون لكلّ موضوع طريقتُه في التّناول، ومنهجُه في الدّراسة الذي يتحدّد من خلاله. كما أنّ غاية الدّرس الوظيفيّ التّوصّل إلى بناء نموذج حاسوبيّ يحاكي قدرة المتكلم السّامع على استعمال اللّغة، وهذا يختلف عن غاية النّحاة في الفكر اللغويّ العربيّ المنصبّة على فهم القرآن وخدمته.

- استحالة المقاربة السّليمة في ظلّ هذا الاختلاف بين الموضوع والمنهج والغاية، فينبغي أن يدرس كلّ منجز لغويّ في سياقه المرجعيّ وظروف إنتاجه.

- إنّ المتوكّل كان انتقائيّا في دراسته للقضايا اللّغويّة في الفكر اللّغويّ العربيّ؛ بتركيزه على الظّواهر اللّغويّة التّي تتقاطع مع التّحليلات الوظيفيّة عند سيمون دكْ، فهو بذلك لا يخرج عن عباءته، ولم يُعنَ بالقضايا الأخرى التي لم تنل حظّها في كتابات ديكْ الوظيفيّة.

- كان من المفترض على المتوكّل أن يختبر هذه النّماذج الوظيفيّة نفسها، ويحاكمها من حيث صلاحيتُها للتّطبيق على العربيّة، بدلَ اختبارِ الظّواهر اللّغويّة العربيّة من حيث إمكانيةُ مسايرتِها للنّموذج المنشود.

- إنّ نقاط الاختلاف الواقعة بين التّحليل الوظيفيّ وما جاء في الفكر اللّغويّ العربيّ هي وليدة الاختلاف في المنهج، فتحليلات المتوكّل لا تختلف عن تحليلات النّحاة في الفكر اللّغويّ العربيّ إلّا من جهة الترجمة المصطلحية واللّغة الواصفة وآليات التّفسير.

- إنّ نقاط الاتفاق الواقعة بين التّحليلين لا تعدو أن تكون اتّفاقَ صدفة أو تأويل، والواجب قبول كلّ تحليل في سياقه المحدّد له، ورصده جهداً لغويّا إنسانيّا في حلقة العلم. بعيدا عن طمس المفاهيم وتماهي خصوصياتها وأبعادها داخل الإطار المرجعيّ المكفول لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعلّ منشأ هذه المآخذ يعود إلى تمسّك حافظ إسماعيلي علويّ بفكرة القطيعة المعرفية بين اللّسانيات الحديثة والفكر اللّغوي القديم؛ بسبب الولاء للأدبيّات البنيوية القائلة بالفصل المنهجيّ التّام بين هذين المنجزين اللّغويين؛ والأمر ليس كما يتصورونَه في نظر المتوكّل ؛ لأنّ مفهوم القطيعة يصدق " على الفصل المعرفيّ التّام بين فكرين ما، من حيث المنطلقاتُ والأهداف والمنهج. من أمثلة ذلك ما نجده حاصلاً بين الفكر العلميّ من جهة، والفكر السّحريّ أو الأسطوريّ من جهة ثانية."12 كما أنّ هناك قداسةً مبالغاً فيها لمفهوم العلميّة الذي يُلقي بظلاله في تسويغ ما ذهب إليه من مآخذ؛ لأنّ صفة العلميّة نفسها في أي حقل معرفيّ نسبيّة، وهي رهينة بمخرجاتها ونتائجها النّاجعة، وليست على إطلاقها، فهي معرّضة للتّعديل باعتبارها تقوم على وسائل وآليات منهجيّة مصطنعة داخل الحقل العلميّ نفسه، وعليه إنّ ما هو علميّ حقّا " هو قدرة الباحث على صنع الأداة الملائمة لموضوعه، فالعلميّة لا تقوم في الأداة المصنوعة، بقدر ما تقوم في قدرة الدّارس على إيجاد الآلة التي تناسب موضوعه، والتي تترّتب على تطبيقها النتائجُ المطلوبة له"13.

وبعد هذه اللّمحة النّظريّة التّقييمية لمشروع المتوكّل الوظيفيّ، سنحاول في الشّق الثّاني من هذه الدّراسة أنّ نختبر هذه الآراء كفرضيات إجرائيّا، في أحدث نموذج اشتغل عليه المتوكل ضمن مشروعه اللّسانيّ الوظيفيّ، وهو نحو الخطاب الوظيفيّ، من خلال تحليل بعض المسائل التي عالجها بغية الاستدلال عليها في حال كون الفكر اللّغويّ العربيّ مرجعا يشكّل الحجّة الخارجيّة للنظرية الوظيفية المثلى التي يتبنّاها، أو مصدرا مثريّا لها بأنظار جديدة.

2 ـ إجرائية نحو الخطاب الوظيفي من حيث المرجع والاقتراض .(قضايا الاستثناء والنداء والاستفهام)

2ـ 1 الإطار المنهجي للنظرية (نحو الخطاب الوظيفي)

يحتفظ المتوكّل في نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ بالمبادئ العامّة التي سار عليها في نظرية النّحو الوظيفي ضمن كتاباته السّابقة، والتي من بينها تفادي الانطلاق من نظرية بعينها، والعمل على صوغ ميتانظرية يسميها بالنّظرية الوظيفيّة المثلى تقوم على تحكيم النّظريات اللّسانية الوظيفيّة قديمةً كانت أم حديثةً، بما في ذلك الفكر اللّغويّ العربيّ القديم ، تحكيماً يكفل الإقساط ويلافي الإسقاط.مع التّأكيد على رفع مفهوم القطيعة المعرفيّة في حوار متناغم بينهما. غير أنّ أهمّ هذه المبادئ14 التي يحتفظ بها نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ هي:

. الوظيفة التّواصليّة للّغات الطّبيعية .

. عدم استقلال بنية اللّغات الطّبيعة عن وظيفتها التّواصليّة.

. الوظيفة هي التي تحدّد خصائص البنية.

2ـ 2 أطروحة الفعل الخطابيّ:

بعيدا عن التّحديدات القائمة على الحجم والشّكل للخطاب، يربط المتوكّل مفهوم الخطاب برؤيته التّداولية الوظيفيّة؛ إذ "يعدّ خطاباً كل ملفوظ / مكتوب يشكّل وحدة تواصليّة قائمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذّات"،15 كما أنّ الوحدة الدّنيا له تتمثّل في الفعل الخطابيّ الذي يمكن أن يكون على شكل مفردة أو مركب اسميّ أو جملة أو نصّا برمّته.

وإذا تضمّن الخطاب أكثر من فعل خطابيّ واحد، فإنّها تقوم بين الأفعال الخطابيّة علاقتان؛ إما علاقةُ تكافؤ أو علاقة تابعيّة، وحينها نكون بين فعلين خطابيّين نوويّين أو فعل خطابيّ نوويّ وآخر تابع، وتتحقّق العلاقة بين هذه الأفعال الخطابية داخل الخطاب بواسطة ما يُؤشّر عليه في بنية الخطاب من أدوات وعلامات إعراب.16

2ـ 3 . ظاهرة الاستثناء في نحو الخطاب الوظيفي:

يدرج المتوكّل الاستثناء في مقاربة نحو الخطاب الوظيفيّ ضمن ثنائية (المتّصل والمنقطع) التي تعنى بدراسة العبارات اللّواحق كالنّعت والمستثنى في حالتين:

- حين تكون تابعة للنواة في التركيب نفسه لا تنفصل عنه.
- حين تكون منفصلة مستقلة عنها في التّركيب.

فبالنسبة للنّعت المتّصل، فإنّه يسمّى التّركيب الذي يرد فيه فضلةً تابعة للنّواة فعلا خطابيا واحدا برمته، بينما يُسمّى كلّ من النّعت المقطوع المستقلّ عن النّواة في التّركيب، والمستثنى في حالة الرّفع على البدليّة والنّصب على الاستثناء، يُسمّى كلّ منهما فعلا خطابيّا ثانيّا، تربطه بالتّركيب النّواة الذي يُسمّى فعلا خطابيّا أوّلا علاقة تابعيّة أو تكافؤ.

هذا يعني أنّنا في حالة الانقطاع نكون أمام فعلين خطابيّين نوويّين؛ حيث يكون الفعل الخطابيّ الثّاني في علاقة تابعيّة للفعل الخطابيّ الأول، إذا تبعه في الإعراب، وفي علاقة تكافؤ واستقلال، إذا خالفه في الإعراب. ويميّز بين هذين العلاقتين في حالة الانقطاع بالإعراب، فيخصصّ إعراب النّصب للفعل الخطابي الثّاني في حالة التّابعية للفعل الخطابي الأول، وتكون وظيفته التّخصبيص إذا كان نعتا، ويأخذ إعراب الرفع في حالة التّكافؤ والاستقلال عن الفعل الخطابي الأول، وتكون وظيفته هي الاستدراك إذا كان مستثنى. أمّا إذا كان نعتا فإنه يخرج إلى المدح أو الذمّ أو التّرحم.17

كما يضيف أحمد المتوكل للفعل الخطابي الثّاني إذا كان مستثنى مجموعة من الملاحظات18 يمكن إجمالها في الآتي:

- يتحقّق إعراب الفعل الخطابيّ الثّاني على الاسم؛ نصبا كان أو رفعا حين يقع الاستثناء بأداة أخرى مثل: (غير) فإنّ الإعراب يتحقّق عليها باعتبارها رأسا للمركب الاسميّ.
- يمكن التّفريق بين العلاقة الموجودة بين الفعلين الخطابيّين من خلال المستثنى نفسه؛ فإنّه حين يكون منصوبا فإن المقصود في التّركيب هو الاستثناء ذاته، لكن حين يكون بدلاً فإنّ المقصود هو فحوى الكلام كلّه.
- العبارات التي يكون فيها المستثنى منصوبا؛ تتحمل تعقيب الاستئناف في حين لا تتحمّل هذا النوع من التعقيب العبارات التي يكون فيها المستثنى مرفوعا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يرى المتوكّل أنّ النحاة أجمعوا على تقديم المستثنى المنصوب، ومنعوا المرفوع وعلّل ذلك بكونه في حالة النّصب يكون الفعل الخطابيّ ضمن علاقة تابعية وهو جائز، أمّا في حالة الرّفع فإنّه يكون في علاقة تكافؤ، باعتباره استدراكا استئنافيّا.

- ينكر المتوكّل على النّحاة العرب تفريقهم بين الاستثناء التّام الموجب، والاستثناء التام المنفي في أثناء إعراب المستثنى؛ فيجيزون النّصب والرّفع إذا كان منفيّا، ويقتصرون على النّصب فقط إذا كان موجبا. فلا يجيزون نحو: قام القومُ إلا زيدٌ. إذ لا فرق عنده بين الاستثناء المنفيّ والمثبت ما دام الكلام تامّاً فالوجهان جائزان في الموجب التّام كما في غيره.

ومما يمكن رصده في إطار ما تقدّم تقييما لتعديله وآرائه حول أدبيّات النّحاة العرب في سياق المرجع أو الاقتراض منها، ما يلي:

- يختلف تحليل أحمد المتوكل عن النّحاة العرب في إعطاء وظيفة الاستدراك للاستثناء المنفي؛ فالنّحاة يمنحونها له مطلقا في حالة النّصب أو الرّفع، أمّا المتوكّل فيحصرها في حالة الرّفع حين يكون الفعل الخطابيّ الثّانيّ في علاقة تكافؤ مع الأوّل، وهو ما كان عليه أن يضيفه إثراءً للمقاربة التي اعتمدها ووفاءً لمبدأ الاقتراض، فقد ترجم لذلك سيبويه(ت180هـ- 796م) في كتابه تحت باب: "هذا باب النّصب فيما يكون مستثنى بدلا" وفيه يقول: " حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أنّ بعض العرب الموثوقَ بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدا. وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب زيدا على غير رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكنَّ زيدا، ولا أعني زيدا."19 أي أنّه خارج من حكم الأوّل على سبيل الاستدراك، فهو يثبت المعنى الذي نفي عنه سابقا. والشيء نفسه إذا كان الاستثناء منقطعا، فإنّ سيبويه قد ترجم له في الباب الذي يليه بقوله: "هذا باب يختار فيه النّصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول" . " وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلا حمارا، جاءوا به على معنى ولكنّ حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنّه من نوعه"20 وهو ما عبّر عنه ابن يعيش في شرحه على المفصل21 بقوله إنّ الاستثناءَ من الجنس تخصيص ومن غيره استدراك.

- إنّ القول بإجماع النّحاة على تقديم المستثنى سواءٌ أكان منصوبا أم مرفوعا فيه نظر، إنْ لم أقل غير صواب؛ لأنّ النّحاة المعتبرين . باستثناء الكوفيين22 . لا يجيزونه مطلقا إلا إذا تقدّم عليه ما يوحي بأنّه كلام يستحقّ أن يُخرج منه. قال السّيرافي: "ولو قلت: ما علمت أنّ إلا زيدا فيها، لم يجز، وذلك أنّ الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام، لا تقول: إلا زيدا قام القوم"23 وقال أيضا: "وقوله[يعني سيبويه]: "لا يجوز أن يكون الاستثناء أولا لو لم تقل: أقلّ رجل. و "لا رجل" يعني لا تقول: "إلا زيد أقل رجل رأيته" . ولا تقول : "إلا زيدا لا رجل في الدّار". لأنّه لا بدّ له من أن يتقدّمه نفي فيجوز من أجله البدل."24

- يرى المتوكّل أنّ الرّفع والنّصب في المستثنى الذي يقع بعد كلام تامّ موجب سواءٌ، وينكر على النّحاة منعهم الرّفع في نحو: قام القوم إلا زيدٌ" وهذا كلام فيه نظر؛ لأنَّ ذلك مستحيل في الواقع؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كون "إلا" تنفي ما قبلها عن ما بعدها في حال الإيجاب ولا يمكن تحقيق ذلك منطقيّا، كما يتم تحقيقه في حال إثبات ما كان منفيّا، فيلزم على قوله هذا أن يثبت القيام للنّاس جمعاء باستثناء زيد، وهذا ممكن في حال النّفي. لأنّه يعقل أن ينفي قيام النّاس جميعا ويثبته لزيد. لأنّ المبدل منه يجوز أن يقدّر كأنه ليس في الكلام فيصير: قام إلا زيد.25

- لقد وافق تحليل المتوكّل تحليل النّحاة العرب في مفهوم علاقة التّابعية، وتخصيص النصب وسما لها ومرجعه الذي يشكل الحجّة الخارجيّة في ذلك ما أورده سيبويه في كتابه حيث يقول :"... وكذلك ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيدا. وإن رفعت فجائز حسن وكذلك ما علمت أحدا يقول ذاك إلا زيدا وإن شئت رفعت. وإنما اختير النّصب هنا لأنّهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلا إلا من منفي، فالمبدل منه منصوب منفي ومضمره مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلا منه لأنه هو المنفيّ."26

2ـ 4. ظاهرة النداء في نحو الخطاب الوظيفي:

كان المتوكل27 يعدّ النداء في نظرية النّحو الوظيفي المعيار فعلا لغويّا مثله مثل الإخبار والإلتماس وبقية الأفعال اللّغويّة، كما أنّه كان يفرق بينه وبين المنادى؛ فيرى أنّ المنادى مكون من مكونات الجملة الدّالة على الذات محطّ الحديث، وبذلك يصبح النّداء فعلا لغويّا والمنادى وظيفة، أي علاقة بين مكون من مكونات الجملة والعناصر التي ترد فيها لما يحمله من قوة إنجازيّة، ويذهب المتوكّل إلى أنّ العلّة الأمثل لنصب المنادى هي كونه منادى وظيفيّا، بعيدا عن تقدير فعل محذوف أو غير ذلك من التّكلف المنافي للوقائع النّفسية، خلافا لسيبويه الذي يقدره بالفعل" أدعو" أو "أنادي" وإن كان لا يُتكلّم به هذا الفعل في الاستعمال، وإنّما هو للتّمثيل والتّفسير الذي تقتضيه الصّناعة النحوية في إطار نظرية العامل والمعمول.

أمّا في نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ28 فإنّ المتوكّل يعدّ المنادى فعلاً خطابيّا قائما بذاته، يضطلع النّداء بوظائف وأدوار ثلاثة بحسب الموقع الذي يشغله المنادى؛ كونه فعلا خطابيّا له قدرته الإنجازية في الخطاب؛ أوّلا أو وسطا أو آخرا، فإذا وقع أولا تحقّقت وظيفة الاسترعاء، أي لفت انتباه المخاطب، وإذا وقع ثانيا تحقّقت وظيفة الحفاظ؛ أي الدلالة على استمرار الخطاب مع المخاطب الذي لفت انتباه آنفاً، وإذا وقع في الأخير بعد تمام الخطاب، تحقّقت وظيفة التّخصيص والتّصحيح عندما تدعو الضرورة في أثناء وقوع الالتباس.

وللاستدلال على هذا الطرح الذي جاء به في إطار النّظرية الوظيفيّة المثلى، سنحاول اختبارها من حيث المرجع والاقتراض بالآتي:

. من حيث المرجع الذي يشكل الحجّة الخارجية فإنّ وظيفتي الاسترعاء والحفاظ واردتان في الفكر اللّغويّ العربيّ بمثل ما أشار إليه المتوكّل؛ إذ نجد سيبويه في سياق بيانه لمعاني الحروف يقول:" وأمّا (يا) فتنبيه. ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنّك تنبّه المأمور." 29 ثم استشهد ببيت للشمّاخ فيه النداء دال على التنبيه للمخاطب مع حذف المنادى. وهو ما يقصده المتوكل بوظيفة الاسترعاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما بخصوص وظيفة الحفاظ الدّالة في النّداء على استمرار الخطاب الموجه للمخاطب، حتى يعير سمعَه لما يقال له، فقد أشار إليها الزّمخشريّ(ت538هـ - 1143م) في كشّافه عند تفسيره لسورة الحُجرات في سياق ذكر الآيات التي تحضّ الصّحابة والمومنين على الالتزام بالأدب مع رسول الله صلّى الله عليه وسلم، فكان المولى عزّ وجل في كل وصيّة يوجهها إليهم يفتتح خطابه بقوله: " يا أيها الذين آمنوا .." ، وفي ذلك يقول الزّمخشريّ: " إعادة النّداء عليهم: استدعاء منهم لتجديد الاستبصار عند كل خطاب وارد، وتطرية الإنصات لكل حكم نازل، وتحريك منهم لئلا يفترقوا ويغفلوا عن تأملهم وما أخذوا به عند حضور مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأدب الذي المحافظة عليه تعود عليهم بعظيم الجدوى."30

مما أغفله أحمد المتوكل في سياق الاقتراض وتطعيم نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ الإشارة إلى وظيفة التّعجب، التي يدلّ عليها المنادى باعتباره فعلا خطابيّا، في سياقات معيّنة، وهو ما أشار إليه سيبويه في كتابه عند قوله: " ومما جاء وفيه معنى التّعجّب كقولك: يا لك فارسا، قول الأخوص ابن شريح الكلابي:

تمنّاني ليلقاني لقيطٌ ... أَ عامِ لك بن صعصعةَ بن سعدِ

وإنما دعاهم لهم تعجّبا، لأنّه قد تبيّن لك أن المنادى يكون فيه معنى أفعل به، يعني يا لك فارسا"31 ومعنى البيت : ياعامر لك، فرخم كلمة عامر، والمقصود، يا هذا دعائي لك من فارس أي أعجب لك في هذه الحال.

2ـ 5 . الرّبض الاستفهامي المستدرك في نحو الخطاب الوظيفي:

يطلق المتوكّل مصطلح الربض البعديّ في نحو الخطاب الوظيفي على ما يقابل المبتدأ المؤخر في النّحو العربيّ، والذّيل في النّحو الوظيفيّ المعيار، وهو في نظره منعدم في العربية الفصحى، وإنّما يوجد في العربية المعاصرة ضمن عبارات مستحدثة يسمّيها الاستفهام المستدرك، مثل : تزوج خالد هند، أليس كذلك؟ وهي أفعال خطابية تأخذ وظيفة التبيّن أو التّصحيح، وفي نموذج نحو الخطاب الوظيفي يقترح المتوكّل وظيفتي التأكّد والتقرير.32

غير أنّ ما شدّ انتباهي هو قول المتوكّل :" لم يورد النّحاة ولا البلاغيّون العرب مثل هذه التراكيب في معرض حديثهم عن الاستفهام، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى خلوّ اللّغة العربية الفصحى من هذا الصّنف من العبارات، أو إلى كون المتن اللّغويّ الذي درسه النّحاة والبلاغيون متناً مكتوبا أساساً في حين أنّ هذه العبارات من خصائص خطاب المحادثة الشّفوية."33 وهذا كلام فيه نظر من وجهين:

أوّلهما: . إن القول بخلو الفصحى من مثل هذه التراكيب غير صحيح؛ فقد ورد مثلها في القرآن الكريم عند قوله تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) سورة المائدة [الآية 90 . 91].

فقد ذكر الزمخشريّ(ت538هـ - 1143م) أنّ الله عزّ وجل قد أكّدّ تحريم الخمر في هذه الآية من عدة وجوه، ومن بينها هذا الاستفهام الدّال على التوبيخ والاستقصار، قال:" وقوله فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أبلغ ما ينهى به، كأنه قيل: قد تلى عليكم ما فيهما من أنواع الصوارف والموانع، فهل أنتم مع هذه الصوارف منتهون. أم أنتم على ما كنتم عليه، كأن لم توعظوا ولم تزجروا؟" 34

ومن أمثلته في الشعر العربي قول ابن براقة الهمداني35:

وكنتُ إذا قومٌ رمَوني رَمَيتُهم ... فهل أتا في ذا يالَ همدانَ ظالم؟

ثانيهما: يتعلّق بالمنهج الذي اتبعه النّحاة العرب، إذ يذهب المتوكّل إلى أنّهم اعتمدوا على متن مكتوب، ومثل هذه التّراكيب توجد في المشافهة فقط، وهذا كلام فيه نظر؛ لأنّ النحاة الأوائل من أمثال الخليل(ت170هـ- 786م) وسيبويه(ت180هـ- 796م) وأضرابهما، كان عمدتُهم السّماع اللغويّ المباشر عن العرب الفصحاء، ولم يكونوا يعتمدون على الدواوين المكتوبة، وبهذا ردّ ابن السّيرافي(ت385هـ- 995م) على من غلّط سيبويه واتهمه بتغير إنشاد الأبيات، حيث قال:" فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل، إلى أنّ سيبويه غلط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به - في الدّواوين - على خلاف ما ذكر، فإنّما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سَمع، لأنّ الذي رواهُ قولُه حجّة، فصار بمنزلة شعر يُروى على وجهين."36

لذلك كان على المتوكل أن لا يطلق هذا الحكم الطاعن على الفكر اللّغويّ العربيّ، خاصة وقد ألزم نفسه بأن يقف منه موقف المرجع عند إقامة الحجّة والمصدر عند الاقتراض لتطعيم نظريته الوظيفيّة المثلى.

خاتمة:

ومما تقدم نستخلص أن أحمد المتوكل التزم إلى حدّ كبير في إجرائيته ضمن نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ بمبادئ النّظرية الوظيفية المثلى التي أعلنها، وهو ما استدللنا عليه من خلال بعض القضايا اللّغوية كالاستثناء والنّداء والاستفهام، إلا أنّه وقع اختلاف بينه وبين ما ورد في الفكر اللّغويّ العربيّ عند النّحاة ؛كتسويته لحالة إعراب المستثنى في حال الإثبات والتمام رفعا ونصبا (قام القوم إلا زيدا = قام القوم إلا زيدٌ).

كما أنّه فاته أن يجعل وظيفة الفعل الخطابيّ في حال التّابعية هي الاستدراك، كمثلها في حال التكافؤ، كما هو ثابت في الفكر اللغويّ العربيّ. الذي يبني فكرة الانقطاع والاتصال على أمرين؛ مشابهة المستثنى للمستثنى منه من حيث الجنس أو كون المستثنى بعضا من المستثنى منه، وكلاهما يكون منصوبا على البدلية أو الاستثناء.

ومن الثّغرات المنهجية المتعلقة بالمضامين التّراثية في الفكر اللغويّ العربيّ نقله الإجماع على جواز تقديم الاستثناء في الكلام وهو ما لم يثبت، وإنكاره مجيء الاستفهام المستدرك في العربية الفصحى، وعزو ذلك لاعتماد النّحاة على المتن المكتوب وهو ما استدللنا على بطلانه.

من القضايا التي غابت عن المتوكل في سياق الاقتراض مسألة مجيء النداء لوظيفة التّعجب وقد نص عليها سيبويه(ت180هـ- 796م) ، وأما فيما يخص وظيفتي الاسترعاء والحفاظ فقد استدللنا على ورودهما في التّراث اللّغوي العربيّ كحجة خارجية تدعم نظريته الوظيفية المثلى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نرجّح موقف الفيلسوف طه عبد الرحمن واللساني مصطفى غلفان من مشروع المتوكل اللساني، على موقف اللسانيّ حافظ إسماعيلي علويّ؛ في أكثر النقاط التي أوردوها واتخذناها فرضيات ، اعتمادا على التحليل لتلك القضايا السالفة، مع تنبيهنا على مواطن القصور وتفسيرنا لها. كما نشدّ على رأي اللساني حافظ إسماعيلي علوي في مزيّة اللغة الواصفة والآليات التفسيرية والاصطلاحات التي كان يجتهد المتوكل في صوغها والالتزام بها، للتعبير عن مفاهيم واردة في الفكر اللغوي العربي .

الإحالات:

1 .ينظر المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتدادات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص169 .170.

[2] . المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظريّ، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص47.

[3] . ينظر حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، مرجع سابق، ص42.

[4] . ينظر المتوكل أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010، ص12.

[5] . غلفان مصطفى، لسانيات سوسير في سياق التلقي الجديد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان، ص256.

[6] . عبد الرحمن طه ، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2011،ص78.

[*] ينبغي التنبيه على أنّ المفكر طه عبد الرحمن يعترض على مصطلح القراءة المقابل للنظر، باعتباره مفهوما قلقا منقولا عن غيرنا يرادف التأويل، بخلاف النظر الذي هو مفهوم مأصول متمكن يمكن أن تشتق منه النظرية التي هي إحدى مخرجاته ونتائجه. (ينظر كتابه سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط1، 2015 ، ص45)

[7] . ينظر عبد الرحمن طه، سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، المرجع نفسه، ص52.

[8] . عبد الرحمن طه، حوارات من أجل المستقبل، مرجع سابق، ص81.

[9] . ينظر غلفان مصطفى، (اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص276. والصفحات من 268 إلى 275.

[*] لعلّ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله والدكتور سعد مصلوح جديران بالانضمام لهذه النخبة اللسانية في الوطن العربي، لما تعرفه أعمالهم من صرامة في المنهج وجودة في التأسيس؛ غير أنّ أغلب مؤلفات الدكتور الحاج صالح لم تكن متاحة في فترة زمنية معينة إلا أخيرا مع توفر الوسائط الإلكترونية، مما جعلها غير متداولة بين الباحثين.

[10] . علوي حافظ إسماعيلي ، ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، مرجع سابق، ص265.

[11] . ينظر علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، الصفحات 2018، 408 إلى 413.

[12] . علوي حافظ إسماعيلي ، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، مرجع سابق، ص39.

[13] . عبد الرحمن طه، الحوار أفقا للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2013، ص37

[14] . ينظر المتوكل أحمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009، ص8.7.

[15] . المتوكل أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربية، مرجع سابق، ص24.

[16] . ينظر المتوكل أحمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، المرجع السابق، ص9.

[17] . ينظر المتوكل أحمد، المرجع نفسه، ص16 . 17.

[18] . ينظر المتوكل أحمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، المرجع السابق، ص22. 23 . 24.

[19] . سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2006، 319/3.

20 . سيبويه، المرجع نفسه، 319/3.

[21] . ينظر ابن يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2011، 58/2.

[22] . ينظر السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2003، 316/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23 . السيرافي أبو سعيد، شرح الكتاب، تح: أحمد حسن المهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط22012، 58/3.
24 . المرجع نفسه، 59/3.
25 . ينظر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 331/2.و ابن الوراق محمد بن عبد الله، 1999، علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، السعودية، ط1،1/395، والأنباري أبو البركات، 1995م، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، ص159. والسيرافي، شرح الكتاب، مرجع سابق 55/2، وابن يعيش، شرح المفصل 59/2 – 60.
[26] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 313/2.
[27] . ينظر المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص250 . 251 . 252.
[28] . ينظر المتوكل أحمد ، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، مرجع سابق، ص105 . 106.
[29] . سيبويه، الكتاب، 224/2.
[30] . الزمخشري محمود أبو القاسم، الكشاف، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط1، 2012، 349/4.
[31] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 2/ 238.
[32] . ينظر المتوكل أحمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، مرجع سابق، ص88، وص94
[33] . المتوكل أحمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، مرجع سابق، ص93.
[34] . الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، 674/1.
[35] . المبرد محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1997،3، 215/1.
[36] . ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، 1979، 1/ 200 . 201.

المراجع:

-ابن السيرافي يوسف،شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة. 1979.
-ابن الوراق محمد بن عبد الله،علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، السعودية، ط1. 1999.
- ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2. 2011.
-الزمخشري الأنباري أبو البركات،أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1. 1995.
محمود أبو القاسم، الكشاف، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط1. 2012.
-سيبويه عمرو بن عثمان،الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3. 2006.
-السيرافي أبو سعيد،شرح الكتاب، تح: أحمد حسن المهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2. 2012.
-السيوطي جلال الدين،الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط3. 2003.
- عبد الرحمن طه،حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1. 2011.
- عبد الرحمن طه،سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط1. 2015.
- عبد الرحمن طه، الحوار أفقا للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1. 2013.
- علوي حافظ إسماعيلي والعناني وليد أحمد،أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، دار الأمان، الرباط، ط1. 2009.
- علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1. 2018.
- المبرد محمد بن يزيد،الكامل في اللغة والأدب، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3. 1997.
- المتوكل أحمد ،مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1. 2009.
- المتوكل أحمد،المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتدادات، دار الأمان، الرباط، ط1. 2006.
- المتوكل أحمد،اللسانيات الوظيفية مدخل نظريّ، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1. 1987.
- المتوكل أحمد،الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط، دار الأمان، الرباط، ط1. 2010.
- غلفان مصطفى، لسانيات سوسير في سياق التلقي الجديد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان،
. غلفان مصطفى، في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1. 2010.
. غلفان مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com